



تقرير رئيس مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

يسرني وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم البيانات المالية الموحدة لدار التمويل (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (مجموعة دار التمويل) كما في 31 ديسمبر 2021.

انتعش الاقتصاد الإماراتي بقوة خلال العام 2021 مدعوماً مالياً ومن خلال تدابير حكومية أخرى وذلك بعد انخفاض بنسبة 6.1 في المائة في عام 2020 على خلفية التباطؤ الاقتصادي العالمي. كان تركيزنا خلال العام 2021 على تقديم المنتجات والخدمات المبتكرة وإعادة التوازن بين الأنشطة الأساسية وغير الأساسية للمجموعة والاستفادة من التكنولوجيا السحابية لتحسين الكفاءة التشغيلية وإعادة الهيكلة الإدارية للموظفين.

وسط تحسن ملحوظ في الظروف الاقتصادية والأسواق المالية، سجلت مجموعة دار التمويل صافي ربح موحد قدره 22.76 مليون درهم إماراتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مقارنة بصافي الربح البالغ 20.90 مليون درهم إماراتي المسجل في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

وهذا كما ارتفع إجمالي الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 إلى 83.80 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 6.18 مليون درهم إماراتي في العام السابق حيث يرجع ذلك أولياً إلى الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم الذي شهدته أسواق الأسهم المحلية والعالمية خلال عام 2021، مقارنةً بالانخفاضات التي سببتها الجائحة في عام 2020. وبالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من هذه المكاسب الملحوظة في السوق ومكاسب القيمة العادلة تتعلق بدفتر الاستثمار الاستراتيجي الطويل الأجل، ينعكس هذا الارتفاع في تقييم استثمارات حقوق الملكية بشكل مباشر في حقوق المساهمين - التي ارتفعت بشكل ملحوظ وسجلت 801.67 مليون درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2021 مقارنة بـ 769.74 مليون درهم إماراتي في نهاية العام السابق.

وقد حققت دار التأمين (ش.م.ع) التابعة لنا أداءً متيناً، على الرغم من التحديات، حيث سجل صافي دخل التأمين 41.89 مليون درهم إماراتي في عام 2021 مقارنة بـ 42.53 مليون درهم إماراتي في العام السابق. سجلت إجمالي الاستثمارات والإيرادات التشغيلية الأخرى (التي يتم توجيهها من خلال حساب الربح والخسارة) مبلغ بقيمة 51.54 مليون درهم إماراتي في عام 2021 مقارنة بمبلغ 53.84 مليون درهم إماراتي في العام السابق، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الإدارة الاستباقية لمحفظه الاستثمار الخاصة بنا.

ومن ناحية أخرى، انخفض صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من أصول التمويل والاستثمار الإسلامي إلى 137.20 مليون درهم إماراتي في عام 2021 مقارنة بـ 153.46 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى اتباع نهج حذر للغاية في ضم أصول خطرة جديدة، في ظل ظروف اقتصادية متقلبة، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الخاص الإماراتي. وانخفض صافي إيرادات الرسوم والعمولات المكتسبة في عام 2021 إلى 15.86 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ



25.66 مليون درهم إماراتي في العام السابق بسبب اعتمادنا سياسة متحفظة في الإقراض والانخفاض الملحوظ في الإنفاق في محفظة بطاقات الائتمان. أدت أحجام التداول المرتفعة في أسواق الأسهم المحلية خلال عام 2021 إلى ارتفاع بسيط في رسوم العمولات في شركتنا التابعة للأوراق المالية.

وكنتيجة مجتمعة للعوامل المذكورة أعلاه، انخفض صافي الدخل التشغيلي لعام 2021 ليصل إلى 193.40 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 201.39 مليون درهم إماراتي في العام السابق.

سجل صافي القروض والسلفيات بما في ذلك التمويل الإسلامي والأصول الاستثمارية في 31 ديسمبر 2021 قيمة قدرها 2.11 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 2.23 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق. وبلغت ودائع العملاء وحسابات الهامش في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 1.72 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 1.92 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق.

وتستمر سياستنا الحذرة فيما يتعلق بمعدلات القروض المتعثرة وذلك تماشياً مع نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) لمخصصات انخفاض قيمة القروض بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، حيث سجلت القروض المتعثرة لعام 2021 مبلغ بقيمة 53.01 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 74.10 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ومع تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال الـ 12 شهراً القادمة، فمن المتوقع تحسن نسبة القروض المتعثرة خلال العام المقبل.

انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية لعام 2021 على مستوى المجموعة بشكل ملحوظ بنسبة 7% حيث بلغ 167.74 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 180.19 مليون درهم إماراتي في العام السابق. هذه نتيجة مباشرة للعديد من الاستراتيجيات والتدابير المتخذة لخفض التكاليف على مستوى المجموعة ابتداءً من أولى أيام ظهور الجائحة. في الوقت نفسه، نسعى إلى الاستثمار في تطوير إمكانياتنا الرقمية وقدراتنا على تقديم الخدمات الرقمية في جميع الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بالتوسع الانتقائي وتخصيص الموارد لقطاعات الأعمال التي أظهرت نموًا مربحًا.

وتواصل مجموعة دار التمويل إدارة السيولة بطريقة حكيمة وحذرة، حيث كانت ومنذ بداية الأزمة المالية في أكتوبر 2008، مصدرًا للإقراض بالنسبة لقطاع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة واستمرت بالحفاظ على هذا الموقع حتى الآن. وقد بلغ النقد وما يعادله كما في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 569.17 مليون درهم إماراتي (عام 2020: 446.61 مليون درهم إماراتي)، ممثلاً نسبة 16.3% من إجمالي الأصول.

وعلى المستوى الموحد، فلقد ارتفعت حقوق المساهمين ارتفاعاً ملحوظاً في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ قيمته 801.67 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 769.74 مليون درهم إماراتي في العام السابق. وبلغ إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2021 نسبة 26.9% (2020: 26.6%)، مما يوفر قاعدة قوية للنمو المستدام للأصول في المستقبل.



وفي 2 نوفمبر من عام 2021، أكدت وكالة "كابيتال إنتلجنس" العالمية التصنيف الائتماني لدار التمويل ش.م.ع، قصير الأجل بدرجة استثمارية (A3) وطويل الأجل بدرجة استثمارية (BBB-) كلاهما مع نظرة مستقبلية مستقرة. إن إعادة التأكيد على تصنيفنا الائتماني هي بمثابة شهادة على جودة ومثانة استراتيجيات النمو لدينا ومرونة نموذج أعمالنا وقوة إدارة السيولة وكفاءة التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الأعمال.

ومع الأخذ في عين الاعتبار برنامج إعادة شراء الأسهم الذي بدأ في عام 2021 وجاري تنفيذه حالياً، وللحفاظ على الموارد النقدية للمجموعة للاستثمار في المبادرات الاستراتيجية القادمة، لا يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أي أرباح نقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

ليس هناك شك في أن الظروف الاقتصادية في الإمارات قد تحسنت بشكل ملحوظ خلال عام 2021. ونشعر بالرضا لأن مجموعة دار التمويل استفادت من هذا الظرف الاقتصادي المتحسن لتعزيز مستوى استعدادنا لمنافسة العالم الذي ينتظرنا. نستمر ونثابر في تحسين استراتيجياتنا وقدراتنا التنفيذية على أساس منظم، استجابةً للتغيرات الديناميكية وتطورات السوق. ونحن في حالة تأهب واستعداد للاستفادة من الفرص المربحة، والتكيف بسرعة مع ظروف السوق المتغيرة، ومواصلة إدارة المخاطر بشكل جيد، وزيادة العوائد لمساهميننا.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة،



محمد عبدالله جمعة القيسي

نائب رئيس مجلس الإدارة

أبوظبي

14 فبراير 2022

